الأمم المتحدة S/2016/413

مجلس الأمن

Distr.: General
3 May 2016

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم المعلومات المتعلقة بالاعتداءات الإرهابية التي استهدفت الأحياء السكنية الآمنة بمحافظة حلب.

استهدفت الجماعات الإرهابية المسلحة الأحياء السكنية الآمنة في مدينة حلب، ومُدُنا أخرى في محافظة إدلب عشوائيا، في الأيام الثلاثة الماضية، واليوم الخميس ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، بوابل من القذائف الصاروخية، والرميات المتفجرة وأسطوانات الغاز (ما يُعرف بمدفع جهنم) وقذائف الهاون، مما أدى إلى سقوط أكثر من ١٦ شهيدا وأكثر من ١٠٠ جريح، منهم نساء وأطفال، بجراح متفاوتة الخطورة.

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية أن استمرار الجماعات الإرهابية المسلحة، مثل ''جبهة النصرة''، و ''جيش الإسلام'' و ''الجيش الحر''، و ''أحرار الشام''، وغيرها من الجماعات الإرهابية المرتبطة بها، ما كان ليتم لولا استمرار الدعم الكبير الذي تتلقاه من دول كتركيا والسعودية وقطر وغيرها من الدول، سواء بالمال أو السلاح أو الذخيرة أو بالمعلومات الاستخباراتية واللوجستية. إن الاعتداءات وأعمال القصف العشوائي التي زادت حدتها خلال الأيام القليلة الماضية بأوامر مباشرة من أنظمة ودول ترعى الإرهاب وتدعمه، إنما تهدف إلى إفشال اتفاق وقف الأعمال القتالية، وتؤكد في الوقت نفسه ارتباط ما يحلو لبعض الدول تسميته ''جماعات المعارضة المعتدلة'' بالجماعات الإرهابية المسلحة، ومنهم ''وفد معارضة الرياض'' الذي انسحب من محادثات جنيف بغرض إفشال الجهود الرامية إيجاد حل سلمي للأزمة في سورية.

الرجاء إعادة استعمال الورق

إن الرسائل التي وجهتها حكومة الجمهورية العربية السورية إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ولمجلس الأمن مرارا وتكرارا بخصوص الاعتداءات العشوائية للجماعات الإرهابية المسلحة والتي تستهدف المدنيين والأحياء والمدن والقرى الآمنة، لم تجد لها صدى لدى الأمين العام ومجلس الأمن، وإن كان على مستوى الإدانة والشجب، وهو الأمر الذي يدعو للاستغراب. تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على أن استمرار الأمين العام ومجلس الأمن بإغلاق الأعين عن جرائم وإرهاب ما دأبت بعض الدول على تسميته بـ ''المعارضة المسلحة المعتدلة''، أمثال ''جيش الفتح'' و ''جيش الإسلام'' وغيرهما من الجماعات الإرهابية المسلحة، إنما يعطي إشارات خاطئة لهؤلاء بالاستمرار في أعمالهم الإرهابية التي باتت لا تهدد الأمن والسلم في سورية فقط، بل وفي العالم أجمع.

تطالب حكومة الجمهورية العربية السورية مجددا كلا من مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة بإدانة تلك الجرائم الإرهابية التي تستهدف المدنيين بشكل سافر، وبضرورة قيام مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الرادعة والعقابية بحق الأنظمة والدول الداعمة والممولة للإرهاب، وذلك إنفاذا لقرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، ولا سيما القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منذر منذر
الوزير المستشار
القائم بالأعمال بالنيابة